

البنك العربي سورية
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادية

يوم الاحد الموافق 2022/6/12

عملاً بأحكام المادتين 164 و 165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و 23 من النظام الأساسي للبنك العربي - سورية، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية شركة مساهمة مغفلة عامة، في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الاحد الموافق لتاريخ 2022/06/12 في فندق الفورسيزنز - قاعة البالميرا، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 12:00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين لمدة يومين (7035 / أ) تاريخ 2020/5/14 وتعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 22 رئاسة مجلس الوزراء رقم (7035 / أ) تاريخ 2020/5/18 المتضمنان الموافقة على نشر الدعوة لحضور اجتماعات الهيئة العامة في الصحف الالكترونية المذكورة أدناه عملاً بالإجراءات الصحية الإستثنائية السارية بتاريخ نشر الدعوات) ، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف التالية:

جريدة البعث	العدد 576	بتاريخ 2022/5/23
جريدة الثورة	العدد 581	بتاريخ 2022/5/23
جريدة البعث	العدد 577	بتاريخ 2022/5/24
جريدة الثورة	العدد 582	بتاريخ 2022/5/24

كما تم نشر جدول أعمال الجلسة المعدل في الصحف التالية :

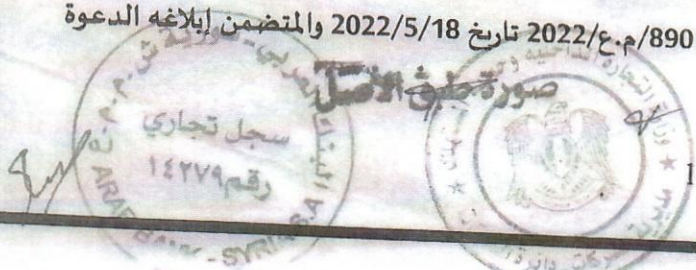
جريدة البعث	العدد 589	بتاريخ 2022/6/7
جريدة الثورة	العدد 594	بتاريخ 2022/6/8
جريدة البعث	العدد 590	بتاريخ 2022/6/7
جريدة الثورة	العدد 595	بتاريخ 2022/6/8

بناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك 889/م.ع/2022 تاريخ 2022/5/18 والمتضمن

إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي رقم 890/م.ع/2022 تاريخ 2022/5/18 والمتضمن إبلاغه الدعوة

المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.



وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية 891/م.ع/2022 تاريخ 2022/5/18 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد عقدت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية اجتماعها الأول في الساعة 11 صباحاً من يوم الأحد بتاريخ 2022/6/12 في فندق الفورسيزنز - دمشق، بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة العامة والذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (27,282,970) سهماً وتشكل ما نسبته (53,99%) من رأس مال شركة البنك العربي- سورية المساهمة المغفلة العامة ، وأسهماً بالوكالة وعددها (5,873,997) سهماً وتمثل مانسبته (11,63%) من رأس مال شركة البنك العربي- سورية المساهمة المغفلة. وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي الممثلة (33,156,967) سهماً وتشكل ما نسبته (65,65%) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية عدد من أعضاء مجلس الإدارة ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من / السيد هيثم الحسين والسيد محمد أنس ناعسة بموجب كتاب التكليف 1/12/5113 تاريخ 2022/6/9 وكل من الأنسة راما خربوطلي والأنسة نور زغلول والأنسة رنيم احمد والسيد علي سلطان كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب 16/2639/ص تاريخ 2022/06/01 وتعديلاته والسيدة سوزان شحادة و السيدة كندة حاتم كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب 579/ص-إ.م تاريخ 2022/05/24. كما حضر الاجتماع السيد مدقق حسابات البنك.

حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور أغلب أعضاء مجلس الإدارة واعتذار بعض منهم لأسباب خاصة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة عامة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و182/1 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية رئيس مجلس الإدارة الدكتور خالد واصف الوزني الذي سعى كل من السيدين الدكتور وليد الأحمرو الدكتور عمر الحسيني كمراقبي تصويت و السيدة شام شركس كمدون لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال (الذي تم تعديله بموجب طلب عدد من المساهمين يملكون نسبة اسهم تتجاوز الـ 10% بإضافة بند رقم 11 الى جدول الاعمال) ، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للدورة المالية 2021، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2021.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات، ان أمكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. تحديد تعويضات ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة عن 2021.
7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2021.
8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2021.
10. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ومن قبل مصرف سورية المركزي بحسب تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186/0/1 تاريخ 2011/6/1.
11. عرض موضوع اتفاقية الدعم الفني والإداري بين البنك العربي - سورية والشريك الاستراتيجي.

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2021، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

تلا السيد رئيس الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة والذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2021 على مختلف الأصعدة وخطة البنك لعام 2022. كما تضمن التقرير التطورات على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي والإقليمي والمحلي، حيث سيطرت جائحة الكورونا بما ترتب عليها من آثار سلبية وتداعيات مختلفة على المشهد الاقتصادي العالمي خلال العام 2021 وذلك على الرغم من مرور عامين على بدء انتشار فيروس الكورونا وعلى الرغم أيضاً من بدء ظهور مؤشرات أولية على تعافي إقتصادي قوي الذي كان متوقعا أن يشهده الإقتصاد العالمي خلال العام 2021 مع بدء انحسار الجائحة

من جانب آخر، شهدت دول المنطقة العربية تباينا ملموسا فيما يتعلق بمستوى التعافي الإقتصادي المتحقق خلال العام 2021 وذلك إستناداً إلى معدلات الإصابة بفيروس الكورونا والإجراءات الاحترازية وحملات التلقيح المنفذة للحد من ذلك ودرجة التخفيف من القيود المفروضة على الأنشطة الإقتصادية نتيجة لذلك، وإعتقاداً أيضاً على قدراتها الذاتية على توفير حزم مناسبة للدعم المالي وضخ كميات إضافية من السيولة في الأسواق لتحفيز النمو الإقتصادي.

أما على الصعيد المحلي، فقد أسهمت التداعيات الناجمة عن فيروس الكورونا في إشتداد الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها سورية خلال العامين السابقين. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية بشكل عام من خلال الزيادات التي تم إقرارها على رواتب العاملين في الدولة ورفع الحد الأدنى للأجور وصرف منح مالية مقطوعة لهم، إلا أن جسامه الخسائر التي تراكمت خلال فترة الأزمة التي مرت بها سورية خلال العقد السابق وما نتج عنها من تراجع ملموس في الناتج الإجمالي وإرتفاع العجز المالي والتجاري وتوسع العجز في ميزان المدفوعات وتراجع الإيرادات الحكومية وزيادة المديونية العامة بالإضافة إلى الأزمة المالية التي عصفت ولا تزال تعصف بלבان وتداعياتها الحادة على الإقتصاد السوري.

إلا أنه، وعلى الرغم من ذلك كله، تبقى إحتتمالات التعافي والإيمان والثقة بمستقبل الإقتصاد السوري بمختلف قطاعاته والإمكانيات القائمة والكامنة فيه وإرتفاع منسوب التفاؤل والأمل بإمكانية الخروج من الحالة الراهنة قائمة وذلك في ضوء المقومات والمصادر والموارد الطبيعية التي يمتلكها الإقتصاد السوري والثقيل والمركز السياسي والجغرافي المتميز الذي تتمتع بها سورية.

ضمن هذا الإطار، إستمر البنك العربي - سورية خلال الفترة السابقة بإستراتيجيته الرامية إلى تعزيز قدراته فيما يتعلق بالتعامل مع الظروف التشغيلية الصعبة وتواصل حالة ضبابية الرؤية وعدم التاكيد والتغيرات المستمرة في بيئة العمل ومحدداته والتراجع الملموس في بنود الإيرادات التشغيلية في مقابل النمو المتواصل في الكلف التشغيلية

الناجمة عن تواصل الإرتفاع في معدلات التضخم. وقد إستمرت إدارة البنك في التركيز على التعامل مع محفظة القروض المتعثرة ومعالجتها من خلال التوصل إلى معالجات وتسويات مقبولة لتلك الديون وذلك رغم الصعوبات والتعقيدات التي يواجهها البنك في هذا المجال. كما حرصت إدارة البنك على أن تكون محفظة القروض المتعثرة مغطاة بشكل كامل بمؤونات ومخصصات إئتمانية كافية وذلك بما يتناسب والمعايير الدولية المعتمدة وكافة التعليمات والسياسات الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

هذا، وقد بلغ الربح المتحقق للبنك العربي - سورية بعد الضريبة والمخصصات للعام 2021 ما مجموعه (62.01) مليار ليرة سورية مقارنة بربح صافي قدره (45.65) مليار ليرة سورية للعام 2020، علما بأن الأرباح غير المتحققة والناجمة عن إعادة تقييم مركز القاطع البنوي قد بلغت (68.3) مليار ليرة سورية خلال العام 2021 في مقابل (44.59) مليار ليرة سورية تم تسجيلها خلال العام 2020. هذا، وقد شهد إجمالي الدخل التشغيلي للبنك نموا بما نسبته 10% خلال العام 2021 ليصل إلى (5.14) مليار ليرة سورية مقابل (4.71) مليار ليرة سورية تم تحقيقها خلال العام 2020. بالمقابل، شهدت إجمالي المصاريف التشغيلية للبنك، بإستثناء المخصصات الإئتمانية، زيادة ملموسة بمقدار (3.67) مليار ليرة سورية وبنسبة 123% نتيجة لظروف التشغيل الصعبة.

على صعيد آخر، نمت ودائع العملاء بنسبة 73% لتصل إلى (162.04) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2021، في حين إرتفع صافي محفظة التسهيلات الإئتمانية بنسبة 60% لتصل إلى (16.51) مليار ليرة سورية بنهاية العام 2021. هذا، وقد شهدت نسبة كفاية رأس المال تحسنا ملحوظا من 33.94% بنهاية العام 2020 لتصل إلى 39.21% بنهاية العام 2021، في حين بلغت نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية ما نسبته 39.21% لتبقى ضمن مستويات مربحة ومقبولة، وبما يفوق النسب المقررة من قبل مصرف سورية المركزي، الأمر الذي يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بسهولة ويسر ودون أي صعوبات أو مشاكل تذكر. كما إستمرت إدارة البنك بالعمل، وبالتنسيق مع مجلس الإدارة، على إحكام السيطرة على كافة المخاطر التشغيلية والتحوط لها بالشكل المناسب، بالإضافة إلى تواصل الجهود لضبط بيئة الرقابة الداخلية وتعزيز السيولة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات، إلى جانب الإستمرار بالعمل على تعميق مستوى الحاكمية المؤسسية وتطبيقها بما يتناسب مع توجهات مصرف سورية المركزي وتعليماته الرامية إلى المحافظة على متانة وسلامة الأصول المالية للمصارف العاملة وتعزيز منعها في مواجهة مختلف الظروف والمستجدات وتجنب المخاطر.

هذا، وبرغم صعوبة الظروف التي يمر بها البنك والمخاطر والتحديات التي تواجهه نتيجة للأزمة وإستمرار انعكاساتها السلبية على الاقتصاد وظروف الحصار والعقوبات المفروضة على البلاد، إلا أن البنك العربي - سورية يؤمن وبثقة بقدرة الاقتصاد الوطني على التعافي والتعاطي مع كافة المستجدات وتجاوز الصعوبات والتعامل مع كافة التقلبات السياسية والإقتصادية والعودة لمواصلة مسيرة الإعمار والتنمية وعودة ظروف التشغيل إلى سابق عهدها، مؤكدا على حرصه وإلتزامه بالثوابت التاريخية والقيم والممارسات المصرفية الحسنة التي تشكل أساس نشاطه واستحقاقه لثقة مساهميه وعملائه.

ختاما، بإسمي وبإسم إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى مصرف سورية المركزي وجميع العاملين فيه والقائمين عليه على الدور الفعال والمحوري الذي يقوم به لضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي السوري. كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جمهور مساهميننا الأعزاء ومتعاملينا الكرام على دعمهم المستمر وثقتهم الغالية بالبنك، وإلى الإدارة التنفيذية للمصرف، ممثلة بالإدارة التنفيذية العليا وكافة مستوياتها الأخرى، وإلى موظفينا الأعزاء لما بذلوه من جهد ووقت وعمل دؤوب للمحافظة على اسم البنك وسمعته كمؤسسة مصرفية محافظة ورصينة وذات مصداقية عالية. مؤكداً للجميع التزامنا وحرصنا الدائمين على الإستمرار في العمل وبذل الجهد لتحقيق أفضل النتائج.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2021، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة: قام السيد / أسعد شبيب - مدقق الحسابات - بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي - سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 2021/12/31، وخلص إلى أن ميزانية وحسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية 2021.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهم: ناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها. طلب بداية السيد نبيل سكر التحدث و سأل عن نسبة التسهيلات غير العاملة كما توجه بالسؤال عن الطريقة الواجب اتباعها ليصبح البنك العربي سورية في المقدمة. تكلم الدكتور وليد الأحمر شاكراً الإدارة أملاً أن يصبح المصرف في المقدمة بالعمل والإقراض ثم بين أن الأرقام لا تعكس الوضع الصحيح للبنك العربي وهنا اقترح أن يتم العمل على تحصيل الديون والتوسع الجغرافي في الفروع وطرح منتجات جديدة وتفعيل التواصل مع المساهمين. الدكتور عمر الحسيني أشار إلى ضرورة تحصيل المديونية وقدرها 133 مليار. س. المهندس خليل إبراهيم بدأ حديثه بأنه لا يتشكر الإدارة لأن النتائج مخيبة للآمال كما ذكر أن مقدار الديون المتعثرة لعام 2021 غير مذكورة في حسابات البنك كما أنه لا يوجد خطط لتحصيل الديون المتعثرة لعام 2022. السيد محمد ربحي الأحمر توجه بسؤال واحد حول وجود أمل أم لا توجه تحية للدكتور خالد الوزني على عروبه. آخر متدخل الدكتور زياد زنبوعة أشار إلى وجود خطأ مطبعي بذكر عام 2020 وليس 2021 ثم أشار إلى المخاطر المصرفية من وجهة نظره وهي:

- رأسمال البنك الضعيف
 - خسائر البنك التي ارتفعت من 4 مليار إلى 20 مليار. س وكم سنة نحتاج لتغطية الخسائر المتراكمة
 - الدخل التشغيلي فقط 5 مليار لا يعطي بصيص أمل.
 - ارصدة البنك المصرفية وايداعاته بالخارج تتجاوز 31 مرة عن مجموعها في الداخل.
 - يوجد 93% من التسهيلات الغير عاملة.
- بدأ الدكتور خالد الوزني بالجواب على هذه المداخلات مبيناً أن جميع المساهمين لهم نفس الأهمية ولكن عندما يكون هناك مساهم بأكثر من 50% فمن الغير المعقول أن يسعى للخسارة



Handwritten signatures and initials.

كما بين ان زيادة التكاليف ناتجة عن زيادة الرواتب لمنع تسرب الموظفين الى مصارف أخرى والى زيادة ساعات استخدام مولدات الكهرباء على مدار الساعة.

شكر الدكتور عمر على ملاحظته وثم بين ان ليس من الحكمة رفع رأس المال في هذا الوقت وسوف يتم زيادته في الوقت المناسب .

أضاف الدكتور خالد ان وضع العالم الحالي إضافة الى العقوبات على سورية عبارة عن ظروف ليس من الصعب تجاوزها ومع ذلك سوف نعمل على زيادة حجم اعمال البنك العربي - سورية لزيادة أرباحه ولتجاوز الصعوبات. اما فيما يتعلق بالخطأ المطبعي الوارد بخصوص تقرير مدقق الحسابات فبين الدكتور خالد ان ما تم نشره في الصحف المحلية وموقع المصرف الالكتروني وفي موقع الأسواق المالية و هيئة الأوراق المالية فهو تقرير خال من الخطأ المطبعي. طرح رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات ووافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات بناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2021 (خسائر قبل الضريبة وقبل أرباح مركز القطع البنوي 6,218,910,398 ل.س فقط ستة مليار ومئتان وثمانية عشر مليون وتسعمائة وعشرة الاف وثلاثمائة وثمانية وتسعون ليرة سورية) ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطيات لهذا العام.

بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

5. اتخاذ القرار بخصوص توزيع الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:

أشار رئيس الهيئة العامة الى وجود أرباح مركز القطع البنوي بقيمة 68,303,992,960 ل.س (ثمانية وستون ملياراً وثلاثمائة وثلاثة مليون وتسعمائة واثنان وتسعون ألف وتسعمائة وستون ليرة سورية) وخسائر صافية بدون مركز القطع البنوي بقيمة 6,298,720,662 ل.س (ستة مليار ومئتان وثمانية وتسعون مليون وسبعمائة وعشرون ألف وستمائة واثنان وستون ليرة سورية) ، كما أن الخسائر المدورة قد بلغت 20,874,010,342 (عشرون ملياراً وثمانمائة وأربعة وسبعون مليون وعشرة الاف وثلاثمائة واثنان وأربعون ليرة سورية) ، لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع . بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2021 واتخاذ القرارات بشأنها:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2021. حيث اشار السيد رئيس الهيئة العامة الى تنازل أعضاء مجلس الإدارة عن التعويضات والبدلات لعام 2021. وقد بين السيد /رئيس الهيئة العامة ان مبلغ 63,930 ل.س (ثلاثة وستون مليون وتسعمائة وثلاثون ألف ليرة سورية فقط لا غير) والمذكور بالتقرير السنوي لعام 2021 يمثل مصاريف سفرو إقامة لأعضاء المجلس.



أما بالنسبة الى تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2022، فقد عرض السيد رئيس الهيئة العامة أن تقوم الهيئة العامة بتفويض رئيس مجلس الإدارة بإتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص حسب ما تقتضيه ضرورات العمل.

و بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالاجماع على تفويض رئيس المجلس بهذا الموضوع.

7. تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2021.

تمت مناقشة موضوع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2021 وبناءً على نتائج البنك المتحققة لعام 2021، خسائر صافية بقيمة بقيمة 6,298,720,662 ل.س (ستة مليار ومنتان وثمانية وتسعون مليون و سبعمائة وعشرون ألف وستمائة واثنان وستون ليرة سورية) و الخسائر المدورة للسنوات السابقة البالغة 20,874,010,342 (عشرون مليار و ثمانمائة وأربعة وسبعون مليون وعشرة الاف وثلاثمائة واثنان وأربعون ليرة سورية) وبالتالي لا يوجد أية مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة. بالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.

8. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:

استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن انتخاب الهيئة العامة مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات حسب معايير المحاسبة الدولية ومبادئ ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل مجلس المحاسبة والتدقيق، وبعد المناقشة ومداخلات السادة المساهمين، تم إعادة انتخاب السيد / أسعد شرباتي من قبل الهيئة العامة بالإجماع كمدققاً لحسابات الشركة وذلك للدورة المالية 2022 وفوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2021.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية 2021.

10. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ومن قبل مصرف سورية المركزي بحسب تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186 / 0/1 تاريخ 2011/6/1.

تم عرض أسماء الأعضاء المرشحين الموافق عليهم من قبل مصرف سورية المركزي حسب كتابه رقم 16/2779/ص تاريخ 2022/6/7 على اجتماع الهيئة العامة وهم كما يلي:
المرشحين من الفئة /أ/:

1- السيد محمد عبد السلام هيكل

2- السيد حازم صلاح دانيال



3- السيد محمد عماد محمد عدنان معتوق

4- السيد محمد فراس صلاح الدين الكردي

5- السيد طارق الزعيم

6- السيد أحمد رفيف الأتاسي

المرشحين من الفئة ب/:

1- الدكتور خالد واصف الوزني

2- السيد محمد عبد الفتاح الغنمة

3- السيد علاء الدين الخطيب التميمي

4- السيد نديم فؤاد غنطوس

5- سامي ابراهيم عبد العزيز

بتاريخ 9 حزيران 2022 أرسل السيد أحمد رفيف بن محمد راتب الأتاسي انسحابه من الترشح لعضوية مجلس الإدارة كما تقدم السيد سامي بن إبراهيم عبدالعزيز بتاريخ 9 حزيران 2022 بانسحابه من الترشح لعضوية مجلس الإدارة. وحيث أن عدد المرشحين المتبقين تسعة، فنجد بالتركية كل من:

المرشحين من الفئة أ	المرشحين من الفئة ب
السيد محمد عبد السلام هيكل	الدكتور خالد واصف الوزني
السيد حازم صلاح دانيال	السيد محمد عبد الفتاح الغنمة
السيد محمد فراس صلاح الدين الكردي	السيد علاء الدين الخطيب التميمي
السيد محمد عماد محمد عدنان معتوق	السيد نديم فؤاد غنطوس
السيد طارق زياد الزعيم	

11. عرض موضوع اتفاقية الدعم الفني والإداري بين البنك العربي - سورية والشريك الاستراتيجي.

أشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2022/1/1 إلى 2022/12/31 ، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سورية من الشريك الاستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

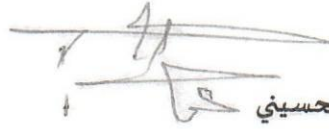
قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات مع الشريك الاستراتيجي وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.



تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم وإبرام العقد وفق التعديلات النهائية التي يستنسبها مصرف سورية المركزي ومجلس الإدارة.

بانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية بتمام الساعة 1.30 ظهراً من ذات تاريخ الاجتماع.

مراقب التصويت: الدكتور وليد الأحمر

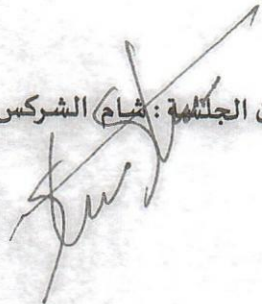


مراقب التصويت: الدكتور عمر الحسيني

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور / خالد واصف الوزني

مدون الجلسة: شام الشركس



صورة طبق الأصل



١٢ شباط ٢٠٢٢

١٢ شباط ٢٠٢٢

